

الكتاب الأبيض
للقروض الصغرى
بالمغرب

المحتويات

ص.4 تمهيد

ص.6 I - رهان التمويلات الصغرى :
الفقر و الهشاشة و القطاع غير المهيكل في
الاقتصاد الوطني

ص.9 II - القروض الصغرى :
نموذج اقتصادي نوعي

ص.13 III - منجزات و مساهمات قطاع القروض
الصغرى بالمغرب

ص.19 IV - آفاق تطور القطاع

تمهيد

يتطلب الحديث عن القروض الصغرى التساؤل أولاً عن تعريفها. تتمثل القروض الصغرى في تسليم قروض على المدى القصير إلى ذوي الدخل الضعيف الذين ليس بإمكانهم الولوج إلى الخدمات التي تقترحها المؤسسات المالية الكلاسيكية لمساعدتهم على القيام بأنشطتهم أو تطوير أعمالهم. من الميزات النوعية للقروض الصغرى أنها تقدم عبر قروض بمبالغ ضئيلة، مجموعة من الأعمال المصاحبة التي من شأنها تعزيز فرص نجاح المقاولات الصغرى، و بالتالي تسديد قروضها.

و من جهة أخرى، تكون القروض الصغرى مرتبطة بمشروع. و لا يمكن فصلها عنه لأن هدفها الوحيد هو أن يستمر المشروع. وإذا ما كان النجاح حليف المشروع، فلن تعود هناك حاجة للقروض الصغرى بما أنه يخلق أنشطة مدرة للدخل، أو مقاول صغرى قادرة على التطور و الانطلاق، و من ثم اللجوء إلى القروض البنكية الكلاسيكية.

ما هو الشيء الأساسي في القروض الصغرى مقارنة مع القروض الكلاسيكية؟ الفارق الأساسي هو أنها موجهة إلى شريحة جديدة تتمثل في الفقراء و المهمشين الممارسين لأنشطة مدرة للدخل، أو الزاغبين في خلق مقاولاتهم الخاصة. وهي بذلك تعترف لهم بمواهبهم و حاجياتهم و قدرتهم على تسديد قروضهم.

و فيما يخص التكلفة، فإن للقروض الصغرى أهمية أكبر مما يمكن أن نتصوره لو اقتصرنا على حسابات رياضية بسيطة. فالوصول إلى زبناء فقراء ذوي دخل ضعيف لم يسبق لهم أن لجئوا إلى الخدمات البنكية العادية، أمر يتطلب الكثير من الوقت للعاملين في هذا المجال التنموي (و هذا بالطبع على النقيض من العاملين في القطاع البنكي الكلاسيكي، ذلك أنهم لا يتكلفون فقط بمتابعة مسار منح هذه القروض الصغرى، و لكن أيضا بمصاحبة الزبناء في عدد من الأعمال، و خاصة منها المرتبطة بالتكوين...). كما يتطلب منهم تفاعلا أكثر مع الزبناء، و هو ما يستلزم تكاليف إضافية تتحملها المؤسسة. هذا دون أن نتحدث عن ضرورة تجاوز عائق الأمية.

و يُعتبر السيد محمد يونس أستاذ الاقتصاد بجامعة «شيطاكونك» Chittagong ببينغلاديش أول من أطلق سنة 1975 مشاريع القروض الصغرى.

منذ أكثر من 35 سنة، و القروض الصغرى تُعتبر أداة في خدمة التنمية و محاربة الفقر. و هي تنماشى تماما مع تشجيع الأنشطة الصغرى التجارية و الفلاحية و الصناعة التقليدية. و هي أيضا مصدر

ابتكار مالي و اقتصادي و اجتماعي. و مع ذلك، لا يمكنها أن تدعي أنها تقوم مقام السياسات العامة للضمان الاجتماعي، أو تطوير البنيات التحتية الضرورية في مجالات الصحة و التربية. و لكنها بالمقابل، يمكنها تعزيز فعالية هذه السياسات و البرامج بفضل شبكتها المتشعبة داخل الأحياء المهمشة و المناطق القروية النائية.

هناك أكثر من 205 مليون شخص في العالم ممن تشملهم حاليا القروض الصغرى، و هناك من بينهم أكثر من 137,5 مليون شخص كانوا يُعتبرون أكثر الأشخاص فقرا عندما استفادوا من قرضهم الأول. و من بين هؤلاء الزبناء الأكثر فقرا نجد 82% من النساء. و إذا ما افترضنا أن كل أسرة تتكوّن من خمسة أشخاص، فإن خدمات التمويل الصغرى التي توصل بها 137,5 مليون زبون فقير نهاية 2010، يكون قد استفاد منها حوالي 687,7 مليون شخص باحساب أسرهم.

كان موضوع تأثير التمويلات الصغرى محلّ العديد من الدراسات المهنية و الجامعية، و قد أبانت هذه الدراسات أهمية هذه الخدمات المالية في الحد من هشاشة الساكنة ذات الدخل الضعيف. كما يختلف هذا التأثير حسب المناطق و أشكال المنتجات المالية المقدمة. و لا تزال هذه الأبحاث العلمية مستمرة من أجل تحديد دقيق لهذه الظواهر.

إنّ هذه الأرباح المباشرة أو الضمنية هي التي تفسّر نجاح القروض الصغرى (و التمويلات الصغرى بشكل عام)، كما تفسّر انتشارها السريع في أكثر من 80 بلد في طريق النمو، و الاعتراف الدولي بها، و خاصة مع إحياء السنة الدولية للقروض الصغرى بالأمم المتحدة في 2005، و منح جائزة نوبل للسلام للأستاذ محمد يونس و «بنك كرامن» Grameen Bank في 2006.

و بانتشاره على نطاق واسع في بلدان الجنوب، تم إدخال نموذج القروض الصغرى في البلدان الأكثر تطورا كجواب عن الإقصاء البنكي الذي يمّس الساكنة المعوزة أو الجماعات المهمشة. و لا يمكن للأزمة التي تضرب هذه البلدان إلا أن تعزز دور مؤسسات القروض الصغرى في مصاحبة مهمشي النظام الاقتصادي و المالي.

و خلال تطورها السريع، لم تتبّع القروض الصغرى نموذجا وحيدا، بل إنّها كانت تتكيف حسب شروط كل بلد. و بالتالي كان الاهتمام بمحاربة الفقر و العمل على الإدماج المالي يختلف من بلد إلى بلد، و من مؤسسة إلى أخرى. فهناك بعض المؤسسات التي تدرج نفسها ضمن العمل الاجتماعي Social Business، ملغية لكل توزيع للأرباح بين المساهمين الخواص، كما هناك مؤسسات

أخرى لا ترى تعارضا بين القيام بمهمتها الاجتماعية والحفاظ على التعويضات، و لو كانت عالية. وهكذا، فإن الاختلافات بين الأنظمة القانونية تظل قائمة.

لم يعرف العالم العربي القروض الصغرى إلا في العقود الأخيرة، وخاصة منه بلاد المغرب الكبير. فقد بدأ تاريخ القروض الصغرى بالمغرب منذ بداية التسعينيات، و هي الفترة التي عانى المغرب فيها من النتائج الاجتماعية لبرنامج التمويل الهيكلي (PAS) للثمانينيات.

I – رهان التّموليات الصغرى : الفقر و الهشاشة و القطاع غير المهيكل في الاقتصاد الوطني

لا يختلف كثيرا الطرف الاقتصادي المغربي عما نلاحظه في باقي البلاد السائرة في طريق النمو التي أدمجت نظام القروض الصغرى. و الواقع أن الإقصاء الاقتصادي و الفقر، و كذا وجود قطاع مهم غير مهيكل يشكل، بطريقة ما، المنافذ الرئيسية لقطاع القروض الصغرى بالمغرب.

1 – حول الفقر و الهشاشة

حسب وثيقة المندوبية السامية للتخطيط لشهر دجنبر 2009 المعنونة ب" تطوّر المستوى المعيشي و الفوارق و الفقر بالمغرب" خلال الفترة ما بين 2001 و 2007، انخفض معدل الفقر النسبي من 15,3% إلى 8,9% على المستوى الوطني، (من 7,6% إلى 4,8% في المحيط الحضري، و من 25,1% إلى 14,4% في المحيط القروي). كما انخفض أيضا معدل الهشاشة في نفس الفترة من 22,8% إلى 17,5% على المستوى الوطني، (من 16,6% إلى 12,7% في المحيط الحضري، و من 30,5% إلى 23,6% في المحيط القروي).

و بلغة الأرقام، إذا كان عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت عتبة الفقر قد وصل سنة 2007 إلى 2,8 مليون شخص، فإنه تجدر الإشارة إلى أنه و منذ 2001 بلغ عدد الأشخاص الذين يخرجون من منطقة الفقر 284 000 سنويا مقابل 7000 شخص سنويا طيلة الفترة الممتدة ما بين سنتي 1985 و 2001. و لا يعود هذا الانخفاض المحسوس لمؤشرات الفقر ما بين 2001 و 2007 فقط إلى ارتفاع المستوى المعيشي و استقرار الفوارق الاجتماعية خلال هذه الفترة، و لكن أيضا إلى التقدّم الملموس الذي تمّ تحقيقه في مجال التنمية البشرية، و إلى العمل التطوعي المستهدف للفقر و الهشاشة.

و فضلا عن ذلك، فقد تبين أنه خلال الفترة ما بين 2004 و 2007، انخفض معدل الفقر ب 41% في الجماعات القروية التي استهدفتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مقابل 28% في باقي الجماعات القروية.

و يُستحسن هنا أن نشير إلى أنّ هذه الدينامية في مجموعها لم تجر بنفس النسبة على المستوى المحلي، بل و الجهوي و الإقليمي و الجماعي.

2 – حول القطاع غير المهيكل بالمغرب

هناك شريحة عريضة من الساكنة المهمّشة التي تمارس أنشطة اقتصادية تدخل في القطاع غير المهيكل. و هذا القطاع الذي يسمّى أيضا "الاقتصاد تحت-أرضي"، يصعب ضبطه، كما أنّ إدماجه في التسيخ الاقتصادي ليس بالأمر الهين. و مع ذلك، فإنّ الاستمرار في تجاهله فيه نوع من الاستخفاف بثروات غير منتظرة. و الدليل، هو الأرقام الرّسمية للمندوبية السامية للتخطيط. فحسب نتائج البحث الوطني الميداني حول القطاع غير المهيكل في 2007، ارتفع عدد الوحدات الإنتاجية غير المهيكلية إلى 1 550 274 وحدة، أي بخلق 320 000 وحدة في مدّة 8 سنوات، أو ما يعادل 40 000 وحدة سنويا.

و بالنسبة لمكان تواجدها، و كما أبان ذلك البحث الميداني المشار إليه، فإنّ أغلب الوحدات الإنتاجية غير المهيكلية توجد في الوسط الحضري بنسبة 69,8%. أمّا نسبة الوحدات غير المهيكلية التي تعمل في الوسط القروي فقد ارتفعت نسبيا منذ 1999 لتتمرّ من 28,4% إلى 30,2%.

يتميّز القطاع غير المهيكل بهيمنة التّشغيل الذاتي. فما يُقارب ثلاث أرباع (74,9%) من الوحدات الإنتاجية غير المهيكلية تُختزل في شخص واحد. أمّا تلك التي تشغّل شخصين فتشكّل 17,7%، و تلك التي تشغّل ثلاث أشخاص فإنّها لا تمثّل سوى 4,5%. أمّا الوحدات التي تشغّل أربعة أشخاص و أكثر، فنسبتها ضعيفة و لا تتجاوز 2,8%. هكذا يكون متوسط حجم هذه الوحدات 1,4 شخص، و هو معدّل في انخفاض نسبي منذ 1999 (1,5 شخص).

في 2007، وفّرت الوحدات الإنتاجية غير المهيكلية (1,55 مليون وحدة) 2 216 116 منصب عمل مقابل 1 901 947 منصب سنة 1999، أي بنمو إجمالي قدره 16,5%. و بمثل هذا العدد، فإنّ القطاع غير المهيكل يساهم ب 37,3% في التّشغيل الإجمالي غير الفلاحي مقابل 39% سنة 1999، و هو يمثّل بالنسبة لسنة 2007 40,8% من التّشغيل خارج الفلاحة و خارج الإدارة و الجماعات المحلية.

II - نموذج العمل و كلفة القروض الصغرى

1 - مسار القروض الصغرى و الإدماج المالي

يُعتبر القرب من أهم المبادئ التي تقوم عليها التمويلات الصغرى. و هذا يتجلى واقعا في العمل الميداني الموجه أساسا للساكنة المستهدفة. و الهدف من وراء ذلك هو التثرب بالمحيط الاجتماعي و الثقافي الذي تعيش فيه، و التعرف على مختلف الأنشطة المهنية التي تمارسها، و ضبط حاجياتها المالية و غير المالية، و القدرة على تلبيتها بالطريقة الملائمة، و الأخذ بعين الاعتبار إكراهاتها و صعوباتها الناتجة أساسا عن وضعها الاجتماعي، و قلة مواردها، و مستوى ثقافتها الذي غالبا ما يكون ضعيفا.

إنّ هذا العمل الجتار الموزع بين المالي و الاجتماعي، يتطلب من العاملين فيه تخصيص الكثير من الوقت، سواء من أجل التحسيس و الشرح و التعميم و الحوار و الإقناع، أو من أجل اختبار الزبناء، و أغلبهم أميون، و تقييم المشاريع الصغرى على أساس المعلومات الجزئية و التقريبية، و زيارة أمكنة الأنشطة، بل و حتى محل الإقامة، و تأسيس مجموعات التضامن، و التأكد من أخلاقيات المعنيين، و الإفراج عن القروض، و التأكد من التطابق بين وجهة القروض و الموضوع المصرح به، و ضمان سدادها، و اللجوء في حالة الضرورة لاستيفائها، و تقييم النتائج قبل أي تجديد...

و علاوة على الوقت المخصص للزبون و تقييم ملفه و تدبير القرض، يجب إضافة وقت آخر ضروري للتكوين و المصاحبة و المتابعة و الإدماج.

واضح إذن من خلال هذا التعداد غير الكامل لمهام العاملين في الميدان أنّ مجال القروض الصغرى هو عمل مضني بما يستلزمه من تفرغ و قدرات سيكولوجية. و لا أدل على ذلك من أنّ أجندة عامل ماهر لا يمكنها حسب القواعد المتعارف عليها أن تتجاوز 230 زبون، و أكثر من ذلك، قد تتأثر جودة الالتزامات.

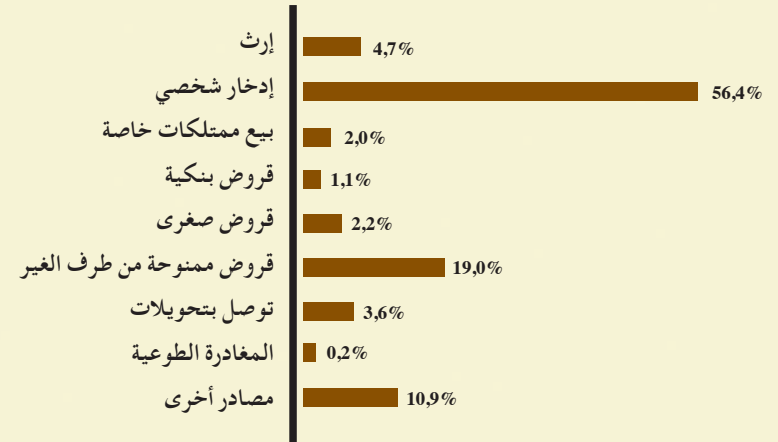
تتميز القروض الصغرى إذن بالقرب الجغرافي من الساكنة المستهدفة، مع ما يتطلب ذلك من تواجد في المناطق البعيدة و المنعزلة. و تفترض أيضا القيام بتحليلات دقيقة لأنشطة الزبون المدرة للدخل. كما تتطلب إجراء اختبارات متعددة (خاصة تضامن المجموعات المكونة) قبل الإفراج عن القروض.

في هذا السياق، يثير تحصيل القروض قضايا من نوع آخر، مثل التلاعب بالتمويل أساسا، إضافة إلى ضرورة الذهاب عند الزبون الذي لا يحضر في الموعد الدوري المخصص له، و مصاحبته في حال ثبات متأخراته لإيجاد الحل المناسب.

و بتحليلنا له حسب محيط تواجده، فإنّ مساهمة القطاع غير المهيكل في التشغيل غير الفلاحي يظل أكثر قوة في المحيط القروي بمعدل 49,4% مقابل 34,0% في المحيط الحضري، و بذلك تتأكد أهمية النشاط غير المهيكل في التشغيل غير الفلاحي في القرى على الرغم من الانخفاض النسبي المسجل مقارنة مع سنة 1999 (54,9%).

من أجل تمويل إنشاء وحدة إنتاجية صناعية (UPI)، يلجأ المقاولون الصغار بالأساس إلى ادخارهم الشخصي (56,4%)، و بدرجة أقل إلى الاقتراض من الغير (19%). و يظل اللجوء إلى القروض الصغرى ضعيفا (2,2%)، و مع ذلك، فإنّه يمثل الضعف مقارنة مع اللجوء إلى القروض البنكية (1,1%). هناك إذن إمكانيات هائلة في القطاع الوطني غير المهيكل يتعين على قطاع القروض الصغرى المغربي أن يستثمر فيها ليصبح شريكا ماليا مفضلا لا يمكن تجاهله، و كل ذلك بهدف مصاحبة هذا القطاع في تععيد وحداته الإنتاجية الصناعية.

مصادر تمويل إنشاء الوحدات الإنتاجية الصناعية



إنّ كلفة هذه المقاربات و الدّراسات و مصاحبة الزّبناء تزداد أهميتها حينما نربطها بمبالغ القروض المنخفضة، و هي كلفة لا مناص منها لأنّها توجد في مركز مسار الإدماج المالي.

أ - الولوج للطلب

تتواجد الساكنة التي لا ترتبط بالأنظمة المالية الكلاسيكية في الضواحي الشعبية للمدن و في الدواوير التابعة للجماعات القروية. و يلزم جمعية القروض الصّغرى لتحقيق هدف الإدماج التّوفر على تمثيلات تكون أقرب ما يمكن من المستهدفين المعنيين. و من شأن هذا الحضور أن يخفف من كلفة الوصول إلى الزّبناء، و يوضّح الرّؤية ميدانيا، و يسمح بالتالي بإنعاش و تطوير الأنشطة المدوّرة للدّخل لدى أكبر عدد ممكن.

انطلاقا من كون قطاع القروض الصّغرى بالمغرب يخدم 800 000 زبون، و يدير 5 مليار درهم، فإنّ جمعيات القروض الصّغرى AMC وجدت نفسها مضطّرة لنشر 1260 وكالة، أي أكثر من البنوك الكبرى التي لا تتوفّر إلا على 1000 وكالة علما أنّها يدير 3,4 مليون زبون، و 143 مليار درهم (يعني أكثر بـ 28 مرّة). و على الرّغم من أنّ هذه الوكالات لا تكلف الكثير كما هو الحال في النّظام البنكي، فإنّها تتطلب كلفة مهمّة. و أكثر من 50% من هذه الوكالات تتواجد في المحيط القروي، منها 30% في مناطق قروية منعزلة. و تصل الدائرة التي تتحرّك فيها الوكالة في منطقة قروية منعزلة إلى أكثر من 40 كلم في المتوسط، و قد تصل إلى 90 كلم، و هي مسافات تخلق نفقات تنقل إضافية من أجل إيصال الخدمات المالية. و فضلا عن ذلك، تلجأ وكالات القروض الصّغرى إلى وسائل متحرّكة (سيارات، شبابيك مجهزة) لتعزيز التّواصل مع الزّبناء في أيام الأسواق.

ب - تحليل النّشاط المدّر للدّخل

لا بدّ أوّلا من تحليل متقدّم لما يقترحه المقاول الصّغير قبل الإفراج عن المبلغ المطلوب. و فعلا، يجب الحرص على أن تكون المردودية المتوقعة كافية، و على معرفة معدّل المديونية، و تجنّب تضخّمها، و تقدير رقم الأعمال الحقيقي و التكاليف. و يتعلق الأمر أيضا بالإطلاع على أخلاقيات المرشّح. و أخيرا، من اللازم القيام بزيارة مكان العمل أو محل الإقامة حتّى يتمكن العامل الموظف من التّأكد من كل عناصر الملف، و في الغالب ملف الضامن المحتمل.

يمكن للزبون أن يطلب قرضا شخصيا (و عموما بعد أن يكون قد مرّ من مجموعة تضامن) أو أن يدخل ضمن مجموعة تضامن. و في الحالتين معا، لا بدّ من عامل آخر يلقي نظرة متفحّصة على الملف، كما يختبر مدى تضامن المجموعة.

و يُقدّر متوسطّ الزمن الذي يقضيه العامل في الميدان مع كلّ زبون على حدى بحوالي ساعتين و نصف إلى ثلاث ساعات، يقوم فيها العامل بتحليل مالي و اجتماعي للمقاول الصّغير.

ج - التّحصيل و المصاحبة

بعد مدّة إمهال، يتحدّد للزبون دفعات دورية في تاريخ معيّن. و يُشار هنا إلى أنّ حوالي 15% لا يحترمون هذا التاريخ. و حتّى نُجّبتهم أي تراكم للديون، و نعوّدهم على الانضباط السّليم في أدائهم، لا بدّ للعامل من زيارة زبائنه في الأيام الموالية، و هو ما يتطلب منه قضاء ساعة كاملة مع كل واحد من هؤلاء. و بالنّسبة للزّبناء الذين تتأخّر أداؤهم (حوالي 10%)، فيجب احتساب ثلاث زيارات بمعدّل ساعة لكل واحدة.

و أخيرا، يقوم العامل أيضا بزيارة الزّبناء للتّأكد من حسن سير مشاريعهم بعد الإفراج عن القروض. و كمعدّل وسطي، يمكن أن نقدر أنّ هذه الزيارة تتطلب نصف ساعة لكل زبون على حدى. و في المجموع، فإنّ العامل في الميدان يخصّص أربع ساعات لكل زبون في مصاحبته بغضّ النظر عن مبلغ القرض. إنّ هذا المسار يساهم في الإدماج المالي للزبون، و هذا دون أن نحتسب اللقاءات المتكرّرة مع المكلف بالزّبناء داخل الوكالة في موعد الأداء.

من الضروري لكي تخدم 800 000 زبون، أن تتوفّر حسابيا على 2200 عامل في الميدان، و أكثر من 1200 وكالة تتوفّر على مكلف واحد بالزّبناء أو أكثر كمعدّل وسطي. و بإضافتنا إلى كل هؤلاء العاملين، نظرائهم المكلفون بالتأطير، يمكننا أن نفهم كيف أنّ الجمعيات المعنية تشغل 6000 شخص.

إنّ تحقيق الأمان المطلوب و تدبير كلّ هذا التدفق من التنظيمات يستلزم أيضا أنظمة معلوماتية من مستوى عالي و مناصب عمل بكلفات متماثلة.

د - كلفة المعاملات

من أجل تدبير جاري بـ 5 مليار درهم، و خدمة 800 000 زبون، يشغل القطاع المغربي للتمويلات الصّغرى 6000 شخص بكلفة أجور تبلغ 434 مليون درهم (9%). و تقدّر نفقات التسيير بـ 4,5%، و هي تمثّل نفقات المعلومات، و استهلاك المعدات، و التّنقل و التّحصيل الخ. و هكذا تقدّر كلفة الإدماج بـ 13,5%.

ه - كلفة المخاطر

تتمثل هذه الكلفة في الأرصدة الخاصة بالمستحقات المشكوك فيها. و كمعدل وسطي، تمثل 3,5% من جاري أو حصة القروض المتعترية.

و - الكلفة المالية و مصادر التمويل

أغلب الجمعيات، و باعتبارها خاصة و مستقلة منذ سنوات عدّة، تتموّل من السوق بمعدل وسطي ب5,5%، و بالأساس عبر قروض متوسطة و طويلة المدى.

و مهما كان الحال، يجدر التذكير باستفادة القطاع من دعم لا يستهان به عند انطلاقة أنشطته، سواء في شكل مساعدات تقنية أو بتعزيز اعتمادات القروض. و يلخص الجدول أدناه أهمية و وجهة هذه المساعدة التي تقبلتها المؤسسات العامة و القطاع الخاص الوطني و الدولي على السواء.

حصيلة الدعم الذي تلقاه القطاع

هبات لصناديق التسليف (بالدرهم)	188 150 899
دعم الاستغلال (بالدرهم)	206 906 745
المجموع	395 057 644

1 - كلفة الإدماج المالي للساكنة المعنية

أ - الكلفة الإجمالية لمسار القروض الصّغرى

الإقراض و الانتشار و القرب من الزبون و مصاحبته لإدماجه ماليا. كلّ هذه الأمور تكلف في المحصلة 13,5% + 3,5% + 5,5%، أي 22,5% من الرّأسمال الجاري.

و يُشار هنا إلى أنّ هذه التكاليف لا تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تحرير حدّ أدنى من الفائض للزيادة في الرّأسمال للتمكن من رفع الديون و تسليف أكثر ما يمكن.

ب - كلفة مضافة إلى مبلغ الأقساط

مقارنة مع التّنظيمات المالية الكلاسيكية التي لا تستهدف القروض الصّغرى، فإنّ الفارق في كلفة القرض يُقدر ب 8 إلى 10%.

و يمثّل الفارق حسب القسط الواحد 20 درهم في المتوسطّ بالنسبة لقرض متوسط ب 6 000 درهم على مدة 15 شهرا مقارنة بمؤسسة مالية تتوفر على ضمانات.

ج - كلفة مضافة إلى مردودية الأنشطة المدرة للدخل

تتطابق المبالغ الممنوحة للقروض مع أقساط لا تتجاوز نسبة مئوية من قدرة المستفيدين على الأداء، أي المداخيل المحصّل عليها من الأنشطة الممولة، منقوصة من مجموع التكاليف.

و يُشار هنا إلى أنّ المبالغ المستثمرة تمكّن المقاول الصّغير في الغالب من هامش أعلى من 50%.

III - منجزات و مساهمات قطاع القروض الصّغرى بالمغرب

عرف القطاع المغربي للقروض الصّغرى تطوّرا مهما لم تشهده التّموليات الصّغرى في العالم. ففي أقل من أربع سنوات، من 2003 إلى 2007، و حسب "تبادل معلومات التّموليات الصّغرى" MIX، تضاعف غلاف قروض "جمعيات القروض الصّغرى" إحدى عشر مرّة، كما تضاعف عدد الزّبناء أربع مرّات. و قد حققت بعض المؤسسات نتائج باهرة حسب كل معايير الجودة المطبقة في التّموليات الصّغرى، و خاصة على مستوى سلّم و درجة فقر الزّبناء، و متابعة المستفيدين. و لم تكن هذه النتائج الباهرة لتمرّ في صمت بما أنّ "جمعيات القروض الصّغرى" المغربية حصلت على العديد من الجوائز الدّولية (و منها جائزة "تبادل معلومات التّموليات الصّغرى" التي تكافئ مؤسسات التّموليات الصّغرى IMF الأحسن أداء، و الجائزة الأوروبية للتّموليات الصّغرى). و فعلا، فقد كان القطاع المغربي للتّموليات الصّغرى أكثر القطاعات نشاطا و أحسنهم أداء على المستوى العالمي.

و منذ مدّة طويلة، و قطاع القروض الصّغرى بالمغرب يُعتبر من أفضل القطاعات بمنطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط MENA. و هذا يجد تفسيره في عدد المستفيدين الذين يمثّلون 40% من الأشخاص في المنطقة العربية، و في مؤسسات التّموليات الصّغرى المصنفة ضمن الأحسن أداء في العالم.

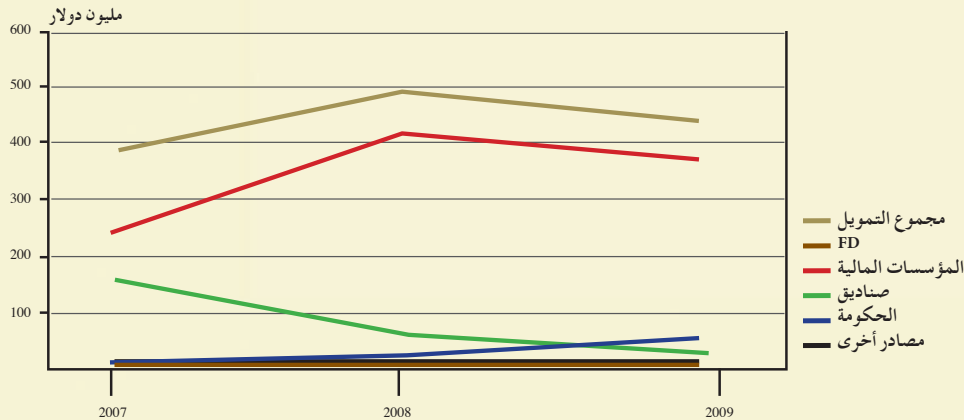
و إن كلّ هذا الأداء الجيّد، و كلّ هذه النجاحات، ما كان لها أن تتحقّق لولا تضافر مجموعة من العوامل :

- نشر قانون 18 - 87 سنة 1999 المتعلّق بالقروض الصغرى الذي مكن القطاع من إطار واضح لتطويره،
- الدّعم المالي لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية،
- الحرص الكبير لوزارة المالية، و الإشراف الدائم ل"بنك المغرب" منذ 2007،
- الانخراط القوي لكلّ الفاعلين و مهنتهم.

و تجدر الإشارة إلى أنّ القطاع استفاد أيضا من دعم المجموعة الدّولية المموّلة (USAID, AFD, PNUD, FADES). كما يجب التّنبه هنا إلى أنّ التزام القطاع المالي المغربي (البنوك التجارية و صناديق JAIDA) مع الجمعيات المغربية للقروض الصغرى يظلّ أساسيا. و فعلا، فإنّ هذا الالتزام يُقدّر ب 80% من حاجيات القطاع المالية، و هو بذلك يشكل التزاما فريدا في مجموع منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط.

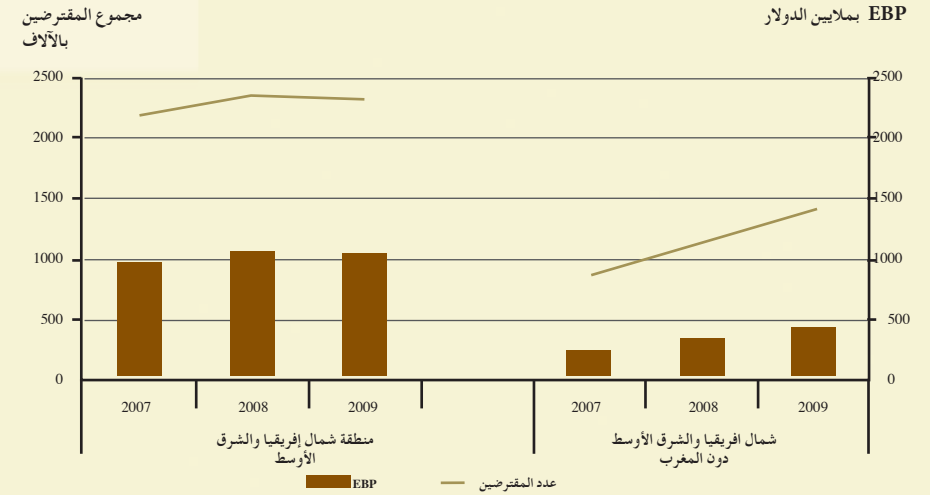
و بدون أن نقلّل من أهمية هذا الدّعم المالي (حوالي 400 مليون درهم من هبات و دعم الاستغلال) الذي يقدّمه الممولون الوطنيون و الدّوليون لتطوير القطاع، من المهم أن نشير إلى أنّ هذا الدّعم يظلّ ضئيلا مقارنة مع 38,9 مليار درهم، مجموع مبالغ القروض التي تمّ ضخّها في الاقتصاد، و مع 703,26 مليون درهم نظير التّشطيب على الدّيون المشكوك فيها و المتراكمة.

التمويل حسب أشكال الممولين



و في المنطقة العربية، يهيمن كلّ من المغرب و مصر على قطاع التّموليات الصغرى بجمعتهما ل 85% من مجمل المقترضين، و 73% من إجمالي غلاف قروض المنطقة. و يتميّز المغرب بحجم شبكة و كالاته (83% من العدد الإجمالي لمكاتب المنطقة)، و بعدد مستخدميه (54% من إجمالي ما تتوفر عليه المنطقة).

رسم بياني للمراتب (مع المغرب أو بدونه) 2009 - 2007



أصبحت القروض الصغرى في أقل من عشرين سنة أداة أساسية في محاربة الفقر بالمغرب، كما أنّها أجاّبت على حاجيات حقيقية نظرا لوجود قطاع كبير غير مهيكّل، و هو ما ساهم بشكل كبير في نجاحها.

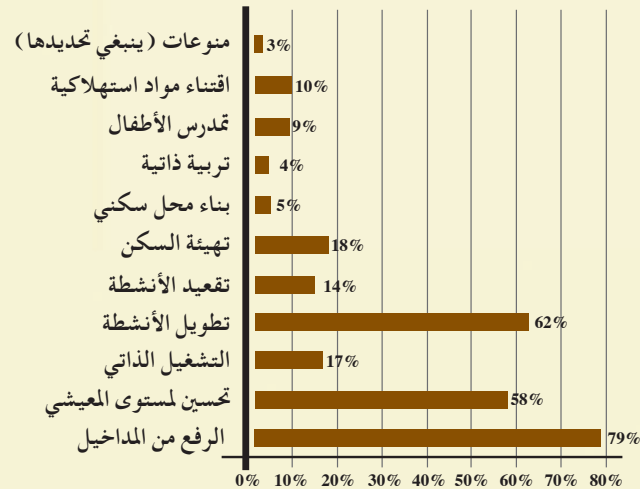
و بمناسبة السنة الدّولية للقروض الصغرى AIM، كافأت الأمم المتحدة المغرب يوم 7 نونبر 2005 بكأس الاستحقاق اعترافا بمنجزاته، و هو ما دفع بريد المغرب إلى إصدار طابع بريدي خاص بالقطاع و يحمل علامة AIM.

و قد توجّ هذا الاعتراف بتوقيع اتفاقية إطار مع الحكومة المغربية بين الوزارة الأولى و الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى "FNAM" بتاريخ 15 دجنبر 2005 بحضور جلالة الملك أيّده الله.

عدد المستفيدين		4 549 843
الجنس	أنثى	2 515 399
	ذكر	2 034 444
محل التواجد	حضري	2 892 521
	قروي	1 363 322
السن	من 18 إلى 29 سنة	657 850
	من 30 إلى 39 سنة	1 113 518
	من 40 إلى 49 سنة	1 020 157
	أكثر من 50 سنة	905 628
نوع النشاط	الفلاحة	1 228 998
	تجارة و أشياء أخرى	1 512 946
	مهن يدوية	1 807 899

و من جانبها أبانت دراسة حديثة أنجزها مركز محمد السادس لدعم التّمويلات الصّغرى التّضامنية حول الحاجيات المالية و غير المالية لزبناء جمعيات القروض الصّغرى أنّ 93% من المستفيدين المستجوبين أكدوا حصول تغييرات إيجابية بعد استفادتهم من القرض أو القروض الصّغرى (79% ازداد دخلهم، و 62% تطوّرت أنشطتهم، و 58% تحسّن مستوى معيشتهم، و 18% جهّزوا محلات مساكنهم...)

التغيرات الإيجابية



في نهاية دجنبر 2011، كان القطاع المغربي للقروض الصّغرى يضمّ 795 850 زبون نشيط، مع جاري قروض من حوالي 4,6 مليار درهم، تدبّره إثنا عشر جمعية، من بينها جمعيات معترف لها بجودة الأداء على المستوى العالمي. و مع ذلك، يتعدّر تلبية كلّ الطلبات بما أنّ عدد الأشخاص الذين ما يزال ينتظرون الاستفادة من خدمات التّمويلات الصّغرى يُقدّر بـ 5 إلى 8 ملايين، بل 12 مليون حسب بعض التقديرات الأخرى.

1 - تأثير القروض الصّغرى على المستفيدين

استطاع القطاع منذ انطلاق أوّل عملياته أن يخدم 4,5 مليون مستفيد بقروض بلغت في مجملها 39 مليار درهم.

حسب الدّراسة الاستراتيجية للقطاع المنجزة في دجنبر 2010، فإنّ جمعيات القروض الصّغرى تُصنّف من بين "أوّل المشغّلين المباشرين بالمغرب (حوالي 6000 منصب شغل)، كما أنّها خلقت عددا مهما من مناصب الشغل غير المباشرة".

و لو أخذنا كمعدّل وسطي 4,5 عضو في كلّ أسرة، فإنّنا نجد في النهاية ما يفوق 4,5 مليون شخص مرتبط بالقطاع بشكل مباشر أو غير مباشر.

و هكذا، فإنّ القروض الصّغرى تظل فاعلا أساسيا في التشغيل بالمغرب، و خاصة في المناطق التي يرتفع فيها معدّل الفقر و البطالة. و يُعتبر القطاع من بين العشرة الأوائل المشغّلين في المغرب.

2 - حول امتداد نشاط القروض الصغرى في المملكة و أهمية الأموال التي يضخها القطاع

يبين تحليل التوزيع الجغرافي للفقر في المغرب أنه أكثر تواجدا في المحيط القروي و في أحياء الضواحي الحضرية .

في نهاية 2011، و بفضل 1300 نقطة بيع (52,7% في المحيط الحضري، و 47,3% في المحيط القروي)، و بعدد إجمالي يصل إلى 5548 مستخدم (منهم 86,8% عامل ميداني)، تتواجد جمعيات القروض الصغرى عمليا في مجموع مناطق البلد، و خاصة هناك حيث يرتفع معدّل الفقر كما توضّح ذلك خارطة التمويلات الصغرى مقارنة بخارطة الفقر بالمغرب .

إنّ حضور جمعيات القروض الصغرى في المناطق الحضرية و القروية التي يرتفع فيها معدّل الفقر و الهشاشة يكتسي أهمية قصوى، سواء تعلّق الأمر بتواجدها، أو بالزبناء النشطين، أو بجريان القروض . هكذا، و على سبيل المثال، تمثّل منطقة مراكش- تانسيفت- الحوز بتمتم سبتمبر 2011 ما معدّله 10,25% من مجموع زبناء القطاع النشطين (77 534 زبون نشيط)، و أكثر من 9% من جريان القروض الصغرى الممنوحة (أي حوالي 416 مليون درهم) بالنسبة لمعدّلات فقر حضرية و قروية تصل على التوالي ل 9,8% و 25,4%. و في نفس السياق، تمثّل منطقة الغرب- شراردة- بني حسن 8,42% (63 706 زبون نشيط) و 9% من جاري القروض (أكثر من 387 مليون درهم) بالنسبة لمعدّلات فقر حضرية و قروية تصل تباعا إلى 19,1% و 25,1% .

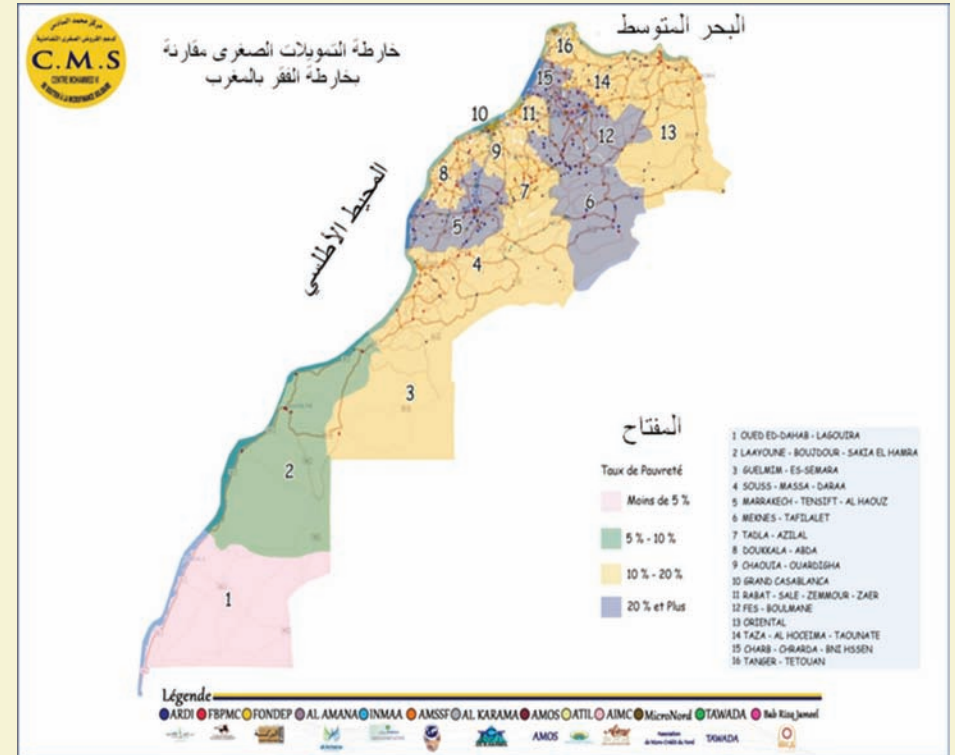
و بإلقاء نظرة على أنواع القروض في تمتم سبتمبر 2011 يتبيّن أنّ الاقتراض التضامني يمثّل 68% من مجموع مبالغ القروض المرفج عنها، و تمثّل القروض الفردية 25,6%، أمّا قروض السكن و باقي القروض فتمثّل 6,4% .

و فيما يخصّ الخدمات غير المالية التي يشكّل فيها التكوين أكثر من 95%، فقد استفاد منها ما يفوق 439 000 شخص .

و الخلاصة أنّ القروض الصغرى بالمغرب أعطت للمقاولين الصغار نفسا جديدا مكنهم من الرّفح من مداخليهم، و تحسين أوضاعهم الاقتصادية و الاجتماعية . إنّ القروض الصغرى، و بفضل سوق بإمكانيات مهمة، أصبحت تمثل أداة من أدوات تنمية الاقتصاد الاجتماعي بنهجها مقارنة تشاركية و مندمجة تأخذ بعين الاعتبار حاجيات الساكنة، و التعامل الجيّد مع الموارد المالية المتاحة .

IV - آفاق تطوير قطاع التّمويّلات الصغرى بالمغرب

عمل "مركز محمد السادس لدعم التّمويّلات الصغرى التضامنية" على تسريع إنجاز الدّراسة المتعلقة بالآفاق الاستراتيجية لقطاع التّمويّلات الصغرى بالمغرب التي أشرف عليها مكتب "أوليفر ويمن" Oliver Wyman . و تسعى هذه الدّراسة أساسا إلى توضيح رؤية القطاع و بلورة استراتيجية للبعشر سنوات المقبلة، و جعل القطاع الوطني للتّمويّلات الصغرى فاعلا لا مناص منه في محاربة الفقر بخلق مناصب شغل و أنشطة مدّرة للدخل، و جعله أيضا قطاعا جيّد الأداء دائم الحضور و مندمج في سياسات المملكة .



هكذا و في أفق 2020، سيكون على قطاع التّموليات الصغرى، بفضل تبنيّه لأفضل الممارسات المالية وتحسين فعاليته، أن يجيد تعامله مع 3,2 مليون مستفيد، وأن يخلق من 1,6 إلى 2,3 مليون منصب شغل إضافي، مراعيًا على الخصوص التغطية الجغرافية الشاملة و جودة الخدمات .

1 - توقعات استراتيجية

إنّ الهدف الرئيسي الذي يتعيّن على القطاع تحقيقه هو خلق ملايين مناصب الشغل . و هو يتكامل مع ضرورات فعالية و استمرارية جمعيات القروض الصغرى المتمثلة في :

- خدمة 3,2 مليون مستفيد نشيط . و هو هدف طموح يتطلّب تغطية جغرافية شاملة و أداء جيدا للخدمات ،
- الوصول إلى 2 مليون منصب إضافي . و هو أمر يفرض تحسين استمرارية المشاريع الممولة عبر مصاحبة جيدة، و عروض ملائمة . و هذا يعني أنّ الجاري سينتقل من 5 مليار درهم حاليا إلى 25 مليار درهم في 2020، أي ما يعادل 1,8% من الناتج الداخلي الخام،
- الحفاظ على معامال الاستغلال في مستوى أفضل الممارسات **Best Practices**، أي 65%،
- إعادة **PAR < 30** إلى ما دون المتوسط العالمي (1%، 3)،
- ضمان الاستمرارية المالية لجمعيات القروض الصغرى، بتأمين مردودية في مستوى المتوسط العالمي الذي يصل إلى 17% .

2 - خارطة الطريق

لتحقيق ما سبق، يتعيّن على القطاع أن يعتمد على الرّكائز المتاحة أمامه . و هي سبع ركائز استراتيجية :

- المحيط المؤسّساتي و التنافسي ،
- التّنظيم و الإطار القانوني ،
- حكامه جمعيات القروض الصغرى ،
- الفعالية العملية ،
- تطوير الطّلب ،
- استهداف الزبناء ،
- الجهوية .

و تتوزّع هذه الرّكائز على 48 عملية ، كما هناك العديد من الأذرع التي تسمح بتأمين نجاح الأهداف الاجتماعية للقطاع .

3 - الوسائل

أبانت الدّراسة أنّ كلّ ركيزة، ورش أو مشروع، يتطلّب إنجازه ما يلي :

- زيادة حقيقية، سواء تعلق الأمر بالفاعلين المكلفين بالعموم (جمعية قروض صغرى، منظمة مثل الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى، أو مركز محمد السادس لدعم التمويلات الصغرى التضامنية، ...)، أو تعلق الأمر بشخص مكلف بمشروع،
- وسائل مراقبة، و متابعة تحقيق الأهداف و الإكراهات ،
- تمويلات ملائمة،
- وضع قواعد مشتركة لمجموع القطاع،
- موارد تملك معرفة جيدة بالقطاع لإعداد قواعد موحّدة، و في حالة الضرورة تقاسم المخاطر .

و إضافة لذلك، فإنّ حاجيات تمويل المشروع منذ 2011 تستلزم دعما من كافة الشركاء منذ انطلاقتها، و خاصة :

- دعم تمويلي في صيغة برامج مساعدة تقنية،
- صندوق ضمان لبعض القروض من أجل تشجيع القروض الموجهة إلى بعض المستفيدين أو المناطق الجغرافية التي قد لا تفي بديونها .

في هذا الإطار، تمكّنت الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى من الحصول على غلافين ماليين من "وكالة الشراكة من أجل التّقدّم" :

- 5,4 مليون دولار مخصّصة للمساعدة التقنية لمختلف جمعيات القروض الصغرى،
- 4 مليون دولار من أجل دعم استعمال التقنيات الجديدة (scoring, mobile cash sig) .

و يتطلّب تطبيق هذه الاستراتيجية المهمة وضع برنامج حقيقي للتغيير، و خاصة ما تعلق بالبنيات و الموارد البشرية على مستوى هذه الفدرالية الوطنية المنظمة حسب (Project management office) و من بين أهم الوظائف الموكولة لها خمسة :

- الهيكلية الواضحة و الإشراف على المشروع،
- المجهود العقلاني و تناسق المبادرات،
- تبني المقاربة المنهجية،
- تعبئة الموارد،
- تفعيل مؤشرات متابعة العناصر الداخلة و الخارجة .

و يبدو أنّ برنامجا تعاقديا مع الدولة، و استراتيجية فعّالة في التواصل لا يمكنهما إلا أن يعزّزا و يسرّعا تفعيل خارطة الطريق هذه، الضرورية لتطوير القطاع.

و من الواضح أنّ قطاع القروض الصغرى يمكنه أن يشكّل ركيزة لا محيد عنها في محاربة الفقر و تحسين شروط حياة السّاكنة المستهدفة بخلق مناصب شغل و أنشطة مدرة للدخل . و انطلاقا من مكتسباته و تجربته و قُربه، يتعيّن أن يندرج هذا القطاع في مختلف سياسات المملكة (التشغيل، التربية، الصحة، البنيات التّحتية الأساسية،...) الهادفة إلى التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للمناطق المهمّشة.

